دولة البحرين
وزارة الصحة

التقرير السنوي

2001

المحتويات

- مقدمة
- التوجهات المستقبلية
- المؤشرات الصحية
- أهم الإنجازات لسنة 2001
  - أداء النظم الصحية
  - تنمية الموارد البشرية
  - إستراتيجية المعلومات الصحية
  - الهياكل التنظيمية و التطوير الوظيفي
  - خدمات الأسنان
  - الرعاية الصحية الأولية
  - الصحة المدرسية
  - الرعاية الصحية الثانوية
  - التشريعات والقوانين الصحية
  - مشروع التأمين الصحي على غير البحرينيين
  - الأجهزة الطبية
  - الأدوية

المقدمة :

تعيش البحرين حاليا عصر التحولات وعهد الانطلاق لتحقيق التقدم فى كافة الميادين ومختلف المجالات وهـــو عهد يتميز بالمصارحة والشفافية ، وصون حقوق الإنسان ، وتحقيق الجودة والتطور الإداري فى كافـــة قطاعـــات وخدمات الدولة .. وكعهد المواطنين الدائم بقياداتهم العليا فإن صحة الإنسان وتعليمه يحظيـــان بالأولويـــة والرعاية والاهتمام من حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة أمير البلاد المفدى ، وصاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر ، وصاحب السمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة ولى العهد القائد العام لقوة دفاع البحرين .

خـــلال عـــام ٢٠٠١ تم تحقيق الكثير من الإنجازات في القطاع الصحي والتي تعكس توجهات الحكومة الرشيدة لتحسين الخدمات وتطويرها.

- ☒ تمـــت إضافة لمسة جمالية لمستشفى السلمانية الطبي وذلك من خلال ثلاثمائة لوحة فنية تبرع بها مشكوراً الفنان عباس الموسوي.

التوجهات المستقبلية

لقد انتهت الوزارة هذا العام من وضع تصور شامل لخطة استراتيجية للخدمات الصحية تمتد خلال الفترة مـــن عام ٢٠٠٢ وحتى عام ٢٠١٠ وتتضمن عدة مبادئ رئيسية تعتمد على توحيد خطط جميع الأقسام وتوزيع الموارد ووضع أسس للتقويم والمتابعة عند تنفيذ هذه الخطة .

وقد تدرج إعداد هذه الخطـــة على ثلاثة مراحل مترابطة ، شملت تحديد الرؤى المستقبلية وتقييم الوضع الحـــالي لـــلخدمات الصحية والوصول إلى الرؤيـــة المستقبلية لهذه الخدمات من خلال الاستراتيجيات المناسبة ، ووضع الخطط لتنفيذ هذه الاستراتيجيات وتحديد أسس تقويمها ومتابعتها .

وتتضـــمن الرؤية المستقبلية لوزارة الصحة حتى عام ٢٠١٠ تطوير وتنمية المستوى الصحي في البلاد وضـــمان توفر الخدمة الصحية بكفاءة وجودة عاليتين لكل فرد طوال حياته .. أما الهدف العام للخطة فيكمن في ضمان تقديم خدمات صحية وقائية وعلاجية وتشجيع المسئولية الفردية للصحة ، والعمل على اســـتخدام الموارد بأكبر قدر من الكفاءة والفعالية لتقديم خدمة صحية ذات مستوى عالي بالاعتماد على نـــتائج البحوث والدلائل وفق المعايير العالمية . وتشمل الخطة الصحية ١٢ هدفا استراتيجيا ، لتحسين نوعية الخدمات وتقوية دور وزارة الصحة في تعزيز جودة هذه الخدمات وإدارة الأداء ، وتقوية وتطوير الرعاية الصحية الأولية .

كما تتضمن هذه الأهداف إعداد نظام للاستثمار في الخدمات الحالية والجديدة ، وتطوير وتنمية الموارد البشـــرية والمباني والأجهزة والأدوية لضمان مواكبة هذه الأنشطة للخطوات الاستراتيجية فى الوزارة ، والعمل بمبدأ المشاركة محليا وإقليميا ودوليا للاستفادة القصوى والمثلى من الموارد والمهارات الموجودة وتفادى الازدواجية .

كمـــا تركز الخطة على تشجيع الأفراد والمجتمعات على تحمل المزيد من المسئولية فيما يتعلق بالصحة الفـــردية والمجـــتمعية ، للمساهمة بصورة فعالة في التطوير المستقبلي للخدمات الصحية ، والتأكد من ملائمـــة الهياكل التنظيمية لتنفيذ لخطوات الاستراتيجية وتقوية اللامركزية في إدارة الخدمات الصحية، بالإضـــافة إلى فصـــل مسئولية وضع السياسات والاستراتيجيات وإدارة الأداء المؤسسي عن العمليات التشغيلية اليومية .

وتتضمن الخطة كذلك تقوية إدارة الموارد البشرية والتخطيط للقوى العاملة والاهتمام بالموظفين عند تقديمهم للخدمات الصحية ، وتطوير دور الخدمات الصحية في التعليم والبحوث والتعاون مع المؤسسات الأخرى مع التركيز على بحوث النظم الصحية ، و تطوير مهارات إدارة الشئون المالية والأنظمة المالية لدعم التوجهات الاستراتيجية والاستفادة من الموارد بأفضل صورة ممكنة ، بالإضافة إلى تقوية أنظمة المعلومات وتوفير الأجهزة التقنية اللازمة لدعم التوجهات الاستراتيجية وإدخال التعديلات الإدارية المناسبة للاستفادة من الاستثمار في التكنولوجيا .

المؤشرات الصحية

إذا كـــانت المؤشـــرات والأرقـــام هي الدليل القاطع على مدى تقدم الدول والمجتمعات فإن المؤشرات الصـــحية لهـــذا العام توضح ما أحرزته البحرين على صعيد التطور الصحي ، حيث بلغ معدل التغطية بالخدمات الصحية في أنحاء البلاد ١٠٠ % ، كما أن المياه الصالحة للشرب مؤمنة للسكان بنسبة ١٠٠ % .. وقد بلغ متوسط العمر المأمول عند الميلاد للإنسان البحريني ٧٢,٩ سنة ، حيث بلغ هذا المعدل ٧١,١ ســـنة للرجال و ٧٥,٣ سنة للنساء ، بينما بلغ معدل وفيات الرضع أقل من عمر سنة ٨,٦ لكل ١٠٠٠ مولود حي .. وبلغ معدل الوفيات العام ٣,٠ لكل ١٠٠ ألف من السكان ، ومعدل وفيات الأطفال تحت ٥ سنوات ١١,٤ ، ووفيات الأمهات ١٥ لكل ١٠٠ ألف مولود حي ، بينما بلغ معدل الخصوبة ٢,٥ لكل امرأة .. وتعد هذه المؤشرات من أعلى المستويات بالمقارنة بالمؤشرات الدولية وبمثيلاتها في دول إقليم شرق البحر الأبيض المتوسط .

كما أن نسبة التغطية بالتطعيمات للأطفال من عمر سنة تصل إلى نحو ٩٨ % ، وقد بلغت نسبة التغطيـــة بالتطعيم ضد شلل الأطفال ٩٧ % ، والتطعيم الثلاثي ضد الدفتريا والسعال الديكي والتياتنوس ٩٧ % ، بينما بلغت نسبة التحصين ضد الحصبة وأبو كعب والحصبة الألمانية ٩٨ % .

أداء النظم الصحية

فـــي إطـــار توجهات منظمة الصحة العالمية لتحسين أداء النظم الصحية في دول العالم ، فإن وزارة الصحة تقوم حاليا باعتماد دراســـة المنظمة لتقويم أداء الخدمـــات الصحيـــة ، وتعتمد هذه الدراسة على خمســـة مؤشـــرات أساســـية هي : المستوى العام لصحة السكان .. والفوارق الصحية بين السكان .. ودرجـــات الـــتجاوب مع الخدمات ، وتشمل هذه الدرجات مزيج من عمل المؤسسات ومستـــوى رضا المرضـــي ، وكيفية توزيع استجابة نظام الخدمات الصحية على السكان ، وكيفية توزيع الكلفة الصحية على مختلف شرائح المجتمع .

وقـــد شـــكل وزير الصحة لجنة لتطوير أداء النظم الصحية في وزارة الصحة برئاسة الوكيل المساعد للتدريب والتخطيط ، ستتولى وضع مخطط كامل لأهداف ووظائف النظام الصحي وفق معايير وأهداف منظمة الصحة العالمية ، وتقييم الوضع الصحي وتحديد الأعباء والآثار السلبية للأمراض المختلفة على صـــحة المجـــتمع ، كمـــا ستقوم اللجنة بتحديد ملامح استراتيجيات مكافحة الأوبئة والأمراض وتحديد أولوياتهـــا ، بالإضـــافة إلى تقييـــم أداء النظام الصحي وتحديد سبل تطويره والرقي به لبلوغ الأهداف الوطنية لتحسين الصحة وتلبية احتياجات السكان .

ومن مهام اللجنة أيضا تطوير نظم المعلومات الصحية وتحديد سبل وطرق قياس أداء النظام الصحي من خلال جمع البيانات عن الحالة الصحية ، وحالات العجز ، وتقديم الخدمات الصحية وتطوير الأساليب الجديدة لأداء النظم الصحية .

وستعمل اللجنة على تعزيز قدرات تحليل الحسابات الصحية والوطنية وتحليل العائد والتكاليف وإعداد وتطـــبيق وتقييـــم نظام الحسابات الصحية الوطنية من خلال تحديد مصادر الحسابات الصحية الوطنية ومقارنة أوجه الدخل والإنفاق .. وذلك في إطار تطوير عمليات تمويل الخدمات الصحية وتحسين نظم الإدارة المالية في هذا المجال .

تنمية الموارد البشرية

وانطلاقا مما ذكر بأن الاستثمار في تنمية البشر يعد أرقى وأفضل أنواع الاستثمار ، وما تؤكده قيادات البلاد دوما من أن الإنسان البحريني هو ثروتها الحقيقية بل هو أغلى ثروة في هذا الوطن .. فإن وزارة الصحة تولى اهتماما كبيرا بتطوير الكوادر الوطنية في مختلف المرافق الصحية وتسعى لتأهيلهم وتحسين ورفع مستوى مهاراتهم عبر مجالات التدريب المختلفة داخليا وخارجيا .. وقد بلغ عدد من ابتعثتهم الوزارة للتدريب على نفقتها خلال العام الحالي ٣٧١ موظفا ، من بينهم ١٢٨ موظفا انخرطوا في دورات تدريبية طويلة الأمد حيث التحق ٩٤ موظفا منهم في هذه الدورات داخل البحرين و٣٤ موظفا في دورات خارج البحرين .

كما ابتعثت الوزارة ٤٧٤ موظفا إلى مؤتمرات ودورات قصيرة الأمد من بينهم ٢٣١ موظفا في دورات داخلية و٢٤٣ في دورات خارجية قصيرة .. كما بلغ عدد الموظفين الذين شاركوا في الدورات التدريبية والندوات التي ينظمها ديوان الخدمة المدنية ١٤٣ موظفا منذ يناير وحتى نهاية سبتمبر ٢٠٠١ . وعلى صعيد التعليم الصحي وإعداد الكوادر الوطنية في المهن الصحية المساندة ، فقد بدأت كلية العلوم الصحية هذا العام تنفيذ خطة استراتيجية متكاملة لتطوير كفاءة وتدريب القوى العاملة الصحية داخل البلاد وخارجها ، كما تم خلال العام الحالي ولأول مرة إنشاء مجلس أمناء للكلية . ومنذ إنشائها في عام ١٩٧٦ وحتى نهاية عام ٢٠٠٠ بلغ عدد خريجي الكلية ٣٧٥٦ خريجا وخريجة يشاركون بفعالية في تطوير الخدمات الصحية في البلاد وبلغ عدد المقبولين بكافة برامج الكلية خلال العام الحالي ١٦٩ طالبا وطالبة ، ومن المقرر أن تحتفل الكلية بنهاية هذا العام ٢٠٠١ باليوبيل الفضي لإنشائها .

إستراتيجية المعلومات الصحية

بـــلا شك فإن تكثيف الجهود لمواجهة التحديـــات المستقبلية يعد مطلباً أساسياً لضمان استمرارية مسيرة الـــتطور والتقدم في المجال الصحي ، ولهذا فإنه يمكن القول أن التحدي الأساسي الذي تواجهه وزارة الصحة يكمن في توظيف أحدث الأساليب والنظم في عالم التكنولوجيا والاتصالات لمواكبـــة التطـــور العالمي ، ومن هذا المنطلـــق فإن الدولـــة بشكل عـــام ووزارة الصحة بوجه خاص يوليان أهمية كبيرة لـــتطويـــر نظـــم المعـــلومات الصـــحيـــة فـــي الوزارة سعيـــا إلـــى توظيـــف وتطبيـــق تقنيـــات التكـــنولوجيـــا فـــي العديـــد مـــن المجالات بالخدمات الصحيـــة وتقييم ودراسة احتياجات الوزارة من الأجهزة والأنظمة الصحية، لتوطين و تطبيق تقنيات عالمية متقدمة لتحقيق هذا الهدف .

كما أن الوزارة تسعي من خلال هذا المنظور إلى تقوية ودعم المعلومات الصحية والاجتماعية المتعلقة بالمرضـــى لتحقيق تطور كبير في نوعية الخدمات المقدمة ، وهو ما يتطلب بناء قاعدة لتنظيم وتخزين بيانات المرضى بحيث تكون في متناول أيدي العاملين بالحقل الصحي ويمكن الرجوع إليها عند الحاجة ، وقد برزت بمرور الوقت احتياجات مستجدة لتطوير تقنية المعلومات للخدمات المساندة للرعاية الصحية في المجالات الإدارية والفنية التي سيتم الاستناد عليها في التخطيط للمستقبل .

وفـــي هذا المجال فإن وزارة الصحة تواصل حاليا تنفيذ الاستراتيجية الرباعية لنظم المعلومات الصحية والتي بدأت عام ٢٠٠٠ ، وتستمر حتى عام ٢٠٠٤ لتتزامن مع تطبيق مشروع الحكومة الإلكترونية في الـــبلاد ، وكـــانت الوزارة قد تعاقدت مع شركة استشارية عالمية لدراسة هذا المشروع ووضع النظام الخـــاص بـــه ، والـــذي يهدف في النهاية إلى تحسين صحة المواطنين وتعزيز وتكاتف الجهود لتحقيق الإنجـــازات الصحية والتنسيق بين الدوائر الحكومية والمجتمع وتكثيف جهودهم من أجل توفير وتحقيق الصحة للجميع فضلا عن توفير الخدمات الصحية الأساسية بمستوى عال وتكلفة معقولة .

ومـــن المعروف أن الاستمرارية في تقديم خدمات صحية رفيعة المستوي مع محدودية الموارد تعد من أكـــبر الـــتحديات الـــتي تواجـــه وزارة الصحة وهذا ما دفعها بصورة أساسية لإقامة هذا المشروع وتطويـــر إســـتراتيجية جديدة لنظم المعلومات الصحية ، لاسيما وأن تقنية المعلومات تلعب دوراً أساسياً في تمكين صانعي القرار بالوزارة من توفير الخدمات الصحية بنوعية أفضل .

وتماشـــيا مع ركب التطور ، فان البحرين ستشهد في الفترة القادمة تحولاً مهماً في مجال تقديم الرعاية الصـــحية، مـــن خلال استحداث نظام معلوماتي صحي ، سيحقق تغييرا جذريا في مجال إدارة الأعمال بالمجـــال الصـــحي .. حيث سينعم مديرو ومقدمو خدمات الرعاية الصحية في المستقبل القريب بنظام متطور للمعلومات ، سيساهم في تزويدهم بالمهارات والكفاءات اللازمة وتنمية قدراتهم ومسؤولياتـــهم القيادية.

وتركـــز اســـتراتيجية نظم المعلومات الصحية اهتمامها وبشكل خاص على الفرد ، والاستجابة السريعة للاحتياجات والمتطلبات الصحية لجميع الأفراد الذين يعيشون في هذا المجتمع ومساعدة وزارة الصحة فـــي جهودها لتحسين صحة المواطنين وتعزيز وتكاتف الجهود من أجـــل تحقيق الإنجازات ، والتنسيق بيـــن الدوائر الحكومية و المجتمع، وتكثيف جهودهم باتجاه تحقيق الصحة للجميع ، بالإضافة إلى توفير الخدمات الأساسية بمستوى عالٍ وتكلفة معقولة .

وحاليا يتم استخدام تقنية وأنظمة المعلومات الصحية في جميع الخدمات المتوفرة بمجمع السلمانية الطبي كـــتوفير الخدمات الطبية مثل أنظمة إدخال و خروج المرضى، المواعيد للعيادات الخارجية والعمليات، وأنظمة تسجيل المرضى وتطوير قاعدة لتخزين بياناتهم، وخدمات الطوارئ ، بالإضافة للخدمات الطبية المساندة كالصيدلة والأشعة وخدمات المختبرات بالمجمع .

الهياكل التنظيمية و التطوير الوظيفي

انتهت الوزارة خلال العام الحالي من إعادة تنظيم هياكل العديد من الأقسام ومن بينها قسمي صحة البيئة ، ومراقبة الأغذية بإدارة الصحة العامة والخدمات الإدارية للمستشفيات الخارجية ، فضلا عن استحداث هيكل وظيفي لمركز محمد بن جاسم كانو الصحي ، وإعادة تصنيف ٣٧٦ وظيفة واستحداث ٣١٤ وظيفة جديدة وإعادة تقييم ١١٤ وظيفة . وقد قطعت الوزارة شوطا كبيرا في دراسة وتطوير الكوادر الوظيفية الأخرى حيث انتهت من دراسة وظائف أخصائيي وفنيي الصيدلة والمختبر وأخصائيي والأشعة والعلاج الطبيعي وصحة الفم والأسنان والمفتشين الصحيين .

ويبلغ عدد الأطباء العاملين بوزارة الصحة حاليا ٧٢١ طبيبا وطبيبة من بينهم ٥٨٢ طبيبا بحرينيا و١٣٩ طبيب غير بحريني أي بنسبة تتجاوز ٨٠ % ، وذلك مقابل ٥٥٨ طبيبا في عام ١٩٩٨ ، كان من بينهم ٤٠١ بحرينيا و١٥٧ غير بحريني .

خدمات الأسنان

لقد استحدثت الوزارة برنامجا تدريبيا متقدما لتأهيل وتوظيف أطباء الأسنان البحرينيين تتراوح مدته من ٣ ــ ٤ سنوات ، وقد التحق بهذا البرنامج حتى الآن ٣٠ طبيب أسنان ،ويتوقع أن يستوعب البرنامج ٤٥ طبيبا حتى عام ٢٠٠٢ .. وقد بدأت الوزارة هذا العام تشغيل عيادات الأسنان بالفترة المسائية في بعض المراكز الصحية استجابة لرغبة المواطنين وتقليل أوقات الانتظار ، حيث تم تشغيل عيادة مسائية بمركز جد حفص الصحي وعلى ضوء نتائج التجربة سيتم تعميمها تدريجيا في مراكز أخرى .

الرعاية الصحية الأولية

فـــي إطـــار التطوير المستمر للرعاية الصحية الأولية وتحسين الخدمات التي تقدمها المراكز الصحية ، تســـتعد وزارة الصـــحة لافتتاح المركز الصحي الثاني بمدينة حمد والبدء في تطوير عدد من المراكز الصحية الحالية ، وقد تم هذا العام وتنفيذا لتوجيهات القيادات العليا في البلاد تمديد العمل بالفترة المسائية في مركز سترة الصحي حتى منتصف الليل يوميا ، و تقرر استمرار العمل بمركز المحرق الصحي على مدار الساعة بلا انقطاع .

كمـــا تـــم افتـــتاح عيـــادات خاصة للعناية بمرضى السكري في معظم المراكز الصحية تحت إشراف ممرضات مؤهلات للقيام بمثل هذا العمل بمعدل يومين إلى ثلاثة أيام أسبوعيا بهدف تقديم خدمات أفضل لمرضي السكري وخاصة كبار السن منهم ، وخلال العام الحالي تم افتتاح عيادتين للسكري إحداهما في مركـــز الشـــيخ صـــباح الســـالم الصحي والأخرى في مركز النعيم الصحي ن وقد بلغ عدد المرضى المترددين على عيادات السكري بالمراكز الصحية منذ يناير وحتى أغسطس الماضي ٥٩٧٧ مريضا .
ولتسهيل الإجراءات المتبعة في المراكز الصحية فقد تم التوسع في تطوير تقنية الأنظمة الصحية لتشمل ســـبعة مراكز صحية تابعة للرعاية الصحية الأولية ، كما تم أيضاً إدماج الحاسب الآلي لبعض خدمات رعاية الأمومة والطفولة في جميع المراكز الصحية ، ومن المتوقع الاستمرار في الخطة التوسعية لتشمل جميع المراكز الصحية مع نهاية عام ٢٠٠١ .. وسيؤدى هذا التطوير إلى تسهيل وتيسير إنهاء إجراءات المرضى المترددين على المراكز الصحية .

الصحة المدرسية

تــولى وزارة الصــحة اهتماما كبيرا لبرنامج الصحة المدرسية والذي يهدف إلى تحقيق نموا وتطورا طبيعيا جسميا وعقليا ونفسيا لجميع طلاب وطالبات المدارس الذين يشكلون نحو ٣٠ % من عدد السكان في البلاد ، ومن خلال هذا البرنامج يتم الفحص الشامل واستكمال التطعيمات اللازمة للطلبة والطالبات المســتجدين بــالمدارس الحكوميــة ، كمــا يتم التركيز فيه على الوقاية من الأمراض المعدية وتوفير مســتلزمات السلامة والإسعافات الأولية والتدريب عليها ونشر الوعي الصحي بين الطلبة ، والإشراف على المقاصف المدرسية والتغذية الصحية بالمدارس ودعم التعاون وتسهيل الاتصال بين البيت والمدرسة والخدمات الصحية ، كما يهدف هذا البرنامج إلى إدماج مفاهيم التربية الصحية والغذائية والبيئية ضمن مناهج المواد المختلفة من الصف الأول الابتدائي وحتى المرحلة الثانوية .

وقــد تم خلال هذا العام تشكيل لجنة للصحة المدرسية ضمن خدمات صحة الطفولة والأمومة بالرعاية الصحية الأولية ، وتضم هذه اللجنة ممثلين عن وزارتي الصحة والتربية والتعليم وتتولى تطوير برامج الصحة المدرسية وتقييم خدماتها ، ورفع الخطط والبرامج إلى المسئولين في الوزارتين .

الرعاية الصحية الثانوية

عــلى صــعيد الــرعاية الصحية الثانوية فقد أعدت إدارة مجمع السلمانية الطبي خطة طموحة لتطوير خدماتهــا ورفع مستوى كفاءة موظفيها وتشمل هذه الخطة تطوير خدمات العيادات الخارجية والعمليات والخدمات الفنية والتشخيصية .

وقــد أظهرت الإحصائيات أن عدد المترددين على العيادات الخارجية بالمجمع بلغ حتى نهاية أغسطس الماضــي ١٢٧,٨٥٨ مقارنــة مع ١٨٥,٧٨٥ مراجعا في العام الماضي ، كما بلغ عدد المرضى الذين ترددوا على دائرة الحوادث والطوارئ خلال نفس الفترة ٦٤٩,١٤٥ مريضا .

وسيتم قريبا تطوير مكتب مواعيد المرضى لتحسين خدماته والوصول إلى إلغاء طوابير الانتظار ، كما تم فتح مكتب استقبال جديد للملفات لخدمة المرضى والعاملين بالمجمع على مدار الساعة ، وروعي في اختياره سهولة الوصول إليه سواء من قسم الطوارئ أو العيادات الخارجية .

وقد شهد العام الحالي تطورات مهمة في مجال الأشعة التشخيصية حيث تم إدخال خدمة فحوصات الثدي بالمواد المشعة وزيادة عدد فحوصات القلب بالمواد المشعة ، كما تم إدخال أجهزة جديدة وعالية التقنية في مجال الفحص بالذبذبات الصوتية ، مما وفر للأطباء فرصا افضل لتشخيص مختلف الأمراض .

وتسعى دائرة المختبر حاليا إلى تطوير التحاليل المختبرية ، حيث قام قسم الكيمياء الحيوية بإدخال عدد كبير من الفحوصات الجديدة التي كانت ترسل للتحليل في الخارج ، ومن بينها تحليل نسبة الأنسولين وتحليل تركيز المضادات في دم المريض لخلايا البنكرياس التي تفرز الأنسولين ، وتشخيص أمراض العظام من خلال تحاليل الأمراض الخبيثة التي تصيب العظام كما تقوم الدائرة حاليا بتطوير قسم الأمراض الوراثية وقسم مطابقة الأنسجة لإدخال فحوصات جديدة بدلا من إرسالها إلى الخارج .. وتم الانتهاء من ربط أجهزة الحاسب الآلي في مختبر مجمع السلمانية الطبي بمختبرات المراكز الصحية ومختبر الصحة العامة لتسهيل استخراج النتائج للمرضي .

التشريعات والقوانين الصحية

لتطوير الخدمات الصحية وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد فان وزارة الصحة تواصل تطوير وتحديث التشريعات والقوانين الصحية وفى هذا الإطار قامت الوزارة هذا العام بإعداد مشروع لتعديل قانون الصحة العامة رقم ٣ لسنة ١٩٧٥ لاستيعاب ومواكبة المستجدات ، حيث ألغى المشروع المعدل كافة الأحكام التي تتعارض مع قوانين أخرى وتشديد الغرامات والعقوبات المتعلقة بالمخالفات الصحية بما يتناسب وطبيعة المخالفة ويتماشى مع الغرض الذي تتوخاه الدولة من إصدار التشريعات والقوانين ، وقد وافق مجلس الوزراء على هذه التعديلات وأحال المشروع الجديد إلى اللجنة القانونية بالمجلس لمراجعته قبل إرساله إلى مجلس الشورى .

وقامت الوزارة أيضا بإعداد مشروع جديد لتعديل القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٣ بشأن مراقبة التداول في المواد والمستحضرات المخدرة واستعمالها تحت مسمى جديد هو مرسوم بقانون بشأن المواد المخدرة والمؤثرات العقلية والنفسية والسلائف ، وذلك نظرا لحاجة القانون الحالي إلى التعديل لمواكبة المتغيرات التي طرأت على المواد المخدرة وإضافة المؤثرات العقلية الخاضعة للرقابة الدولية التي لا يشملها القانون الحالي ، وقد أحال مجلس الوزراء هذا المشروع إلى اللجنة القانونية لمراجعته قبل إرساله إلى مجلس الشورى .

كما تقوم وزارة الصحة حاليا بإعداد مشروع قانون جديد يتعلق بالصحة العقلية وشروط الإيواء في المستشفيات بسبب اضطرابات عقلية ومن المنتظر رفع هذا المشروع إلى مجلس الوزراء قبيل نهاية العام الحالي .

وبذلك تكون وزارة الصحة قد قامت بتعديل القوانين القديمة حيث عدلت من قبل بعض مواد قانون تنظيم تسجيل المواليد وتعديلاته لسنة ١٩٧٠ وقانون تنظيم مهنة الصيدلة والمراكز الصيدلية واستحداث قانون نقل وزراعة الأعضاء رقم ٦ لسنة ١٩٩٨ وقانون الرقابة على استعمال وتسويق وترويج بدائل لبن الأم رقم ٤ لسنة ١٩٩٥ وقانون مكافحة التدخين رقم ١٠ لسنة ١٩٩٤ كما وافقت على استحداث قانون جديد بشأن الفحص الطبي للمقبلين على الزواج .

وتقوم الوزارة حاليا بدراسة إعادة تحديث بعض القوانين ومن بينها قانون المستشفيات العامة رقم ٣ لسنة ١٩٨٦وقانون مزاولة مهنة الطب البشري رقم ٧ لسنة ١٩٨٩ وقانون مزاولة غير الأطباء والصيادلة للمهن الطبية المعاونة رقم ٢ لسنة ١٩٨٧ حيث يتوقع رفع مشاريع تعديل هذه القوانين إلى مجلس الوزراء في العام القادم ٢٠٠٢ .

مشروع التأمين الصحي على غير البحرينيين

ومن خلال اللجنة الوزارية التي تضم ممثلين عن الوزارة ووزارات المالية والاقتصاد الوطني والتجارة والعمل والشئون الاجتماعية ، فإن وزارة الصحة تواصل العمل لإنجاز مشروع التأمين الصحي على غير البحرينيين والذي عرض على مجلس الوزراء في نهاية العام الماضي ٢٠٠٠ ، ويشمل هذا المشروع التأمين على العاملين غير البحرينيين في القطاعين العام والخاص .. ويجرى حاليا بحث البدائل المقترحة لتطبيق نظام التأمين الصحي ودراسة إيجابيات وسلبيات كل بديل .. وقد استعانت الوزارة في هذا المشروع بخبرات العديد من المؤسسات العالمية كالبنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية للمساهمة في دراسته وتقديم التوجهات للجنة الفنية الخاصة بالمشروع لتسهيل عملية اختيار نظام التأمين الصحي المناسب للبلاد .

الأجهزة الطبية

وفي مجال تجهيز المراكز والمرافق الصحية الجديدة فقد تم الانتهاء هذا العام من تركيب وتشغيل الجهاز الثاني لعلاج الأورام السرطانية بالأشعة العميقة ، والذي تبرعت الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بتمويل شرائه ، كما تم الانتهاء من مناقصة استبدال الأجهزة القديمة بقيمة مليون دينار بحريني تقريبا ، ومناقصة شراء أجهزة طبية جديدة لعام ٢٠٠١ بقيمة ٣٠٠ ألف دينار ، وتوقيع عقود صيانة الأجهزة الطبية لعامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢ بقيمة إجمالية ٧٠٠ ألف دينار لكل سنة على حدة .

الأدوية

لقد تم هذا العام الانتهاء من وضع السياسة الدوائية الوطنية للبحرين بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية .. ووافقـــت الوزارة على تسجيل ١٣ شركة عربية وأجنبية بعد التأكد من مطابقتها لمواصفات ومقاييس التصـــنيع الجيد ، كما تمت الموافقة على تسجيل ١٣٩ دواء في إطار حرص وزارة الصحة على تيسير وتسهيل توفير الدواء لجميع المواطنين والمقيمين .

وعـــلى صعيد الاهتمام بجودة الأدوية فقد قام مختبر تحليل الأدوية بوزارة الصحة بفحص وتحليل جودة نحو ١١٥ دواء لتسجيلها كأدوية جديدة ، و٢١٠ دواء للموافقة عليها في مناقصات وزارة الصحة ، وقد اســـتحدثت الوزارة قسما جديدا للميكروبيولوجي بإدارة الصيدلة ومراقبة الأدوية ، يقوم بإجراء التحاليل الميكـــروبيولوجية للأدويـــة العقيمة ، ويشكل استحداث هذا القسم نقلة نوعية في مجال التحاليل للأدوية بالبلاد .

وبصورة عامة فان وزارة الصحة تواصل من خلال العديد من البرامج والأنشطة جهودها لتحليل وتقييم جودة الخدمات في مختلف المرافق الصحية ، سعيا لتطوير هذه الخدمات واستمرار مواكبتها للمستويات العالمية ، وتحقيق أفضل المستويات الصحية لكل من يقطن هذا الوطن الغالي .